رأي القدس

فلسطين: الأمن يخرّب الأمن

■ ان يتظاهر المواطنون ضد حكومتهم للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وابداء رأيهم في امور سياسية او معيشية، فهذا أمر عادي ومتوقع، ولكن ان يتظاهر رجال الأمن، ويحطمون مبنى البرلمان، ويطلقون نيران بنادقهم في الهواء، فهذا أمر لا يحدث الا في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

بالامس وقعت هذه الظاهرة غير المسبوقة، عندما تظاهر الآلاف من افراد اجهزة الأمن الفلسطينية القريبين من حركة «فتح» على حد وصف وكالة انباء «رويترز» للمطالبة بدفع رواتبهم، واقتحم العشرات منهم مقر المجلس التشريعي، ودخلوا باحته وهم يطلقون النار من اسلحة اوتوماتيكية في الهواء، وقاموا بتحطيم نوافذ المبنى بالحجارة.

ظاهرة خطيرة بكل المقاييس تسيء الى الشعب الفلسطيني وسلطته، مثلما تسيء ايضا الى الرئيس محمود عباس الذي هتف المتظاهرون باسمه، وطالبوه بـ«تحرير» رواتبهم. فالحرف الأول من ابجدية مهام رجال الأمن هو حفظ الامن، وسلامة الممتلكات العامة، ومؤسسات الدولة، وضبط المخالفين وتقديمهم الى العدالة.

صحيح ان هؤلاء بشر، وان لديهم اسرا واطفالا ينتظرون علبة الحليب ولقمة الخبز، خاصة وان الموسم الدراسي بدأ عمليا، ولكن الصحيح ايضا ان يكون احترام القانون مقدما على ما عداه، فليس من المنطق ان يتظاهر هؤلاء ويقدموا على ما اقدموا عليه من فوضى وتخريب، وهم يرتدون الملابس الرسمية.

الوضع الفلسطيني مؤسف ومخجل في الوقت نفسه، وينحدر بسرعة نحو فوضى عارمة، وتتحمل السلطة بفرعيها: الرئاسي بزعامة السيد عباس، والحكومي بزعامة اسماعيل هنية، المسؤولية الكبرى عن هذه المأساة.

فمن الواضح ان الخلافات المتفاقمة بين رأسي السلطة لعبت الدور الأكبر في وصول الأمور الى هذا المنعطف الخطير والمقلق، عندما فشلا في التعاون والتنسيق لايجاد مخارج من الأزمات الحالية.

الرئيس عباس يتحمل المسؤولية الاكبر لأنه استمع الى مجموعة من المستوزرين حوله اولا، والى الادارة الامريكية التي اعلنت الحرب، بتوجيهات اسرائيلية على خيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي، وحكومة «حماس» على وجه التحديد.

قوات الأمن المتمردة هذه تتبع الرئيس عباس مباشرة، لأنه اراد ذلك منذ البداية، ورفض ان تخضع لوزارة الداخلية، واقدم على تعيين قياداتها، وفوق هذا وذاك ان غالبيتها الساحقة من تنظيمه الحاكم.

وهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يحرض فيها رئيس سلطة قواته الامنية جنبا الى جنب مع موظفيه للاضراب ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا، وتحميلها مسؤولية أزمة ليست من صنعها.

حكومة «حماس» ليست المسؤولة عن عدم دفع الرواتب للموظفين على مدى الأشهر الستة الماضية، وأصغر طفل فلسطيني يعرف هذه الحقيقة، ولذلك يجب ان تتوجه موجة الغضب الحالية نحو امريكا واسرائيل والدول الغربية والعربية التي تشارك في فرض الحصار التجويعي الحالي على الشعب الفلسطيني، لمعاقبته على خياره الديمقراطي، وتدفعه دفعا للركوع، والقبول بحكومة جديدة تقبل التفريط بحقوقه الوطنية وترضخ للشروط الامريكية والاسرائيلية.

الاراضي المحتلة تتجه نحو الصدام الدموي، وهناك من يدفع بالأوضاع الى هاوية الحرب الأهلية، والشعب الفلسطيني أصبح على درجة من الوعي والخبرة بحيث يعرف هوية هؤلاء واحدا واحدا، مثلما يعرف الذين يقفون خلفهم.

الصدام اذا وقع سيكون دموياً، وسيكون ضحاياه من الفقراء والمعدمين الذين لا يجدون قوت يومهم، وقدموا الاف الشهداء والاسرى طوال مسيرة المقاومة لتحرير الارض واستعادة الحقوق المغتصبة.

اسرائيل بذرت بذور الفتنة من خلال مجموعة من الانانيين الذين يقدمون مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم على مصلحة الشعب الفلسطيني، وهي الآن تنتظر الحصاد الدموي.

البحرين من «ربيع» الديمقراطية الى خريف الغضب

د. سعيد الشهابي *

■ عندما وقع أكثر من ثمانين ألفا من المواطنين في مطلع العام عريضة أممية تطالب الأمم المتحدة بالتدخل لمساعدة شعب البحرين على تقرير مصيره، كان الحدث يبدو عاديا، لأسباب عديدة: اولها ان البعض اعتقد ان الاوضاع في هذا البلد الخليجي مستقرة وليس هناك اضطراب سياسي تستدعي مثل هذا العمل، ثانيها ان الكثيرين لم يتوقعوا ان بالامكان ايصال تلك العريضة للجهة المعنية (الأمين العام للامم المتحدة) نظرا للقبضة الامنية التي فرضها الحكم على الوضع العام، وصعوبة «تهريب» الاوراق الموقعة عبر المنافذ الرسمية.

ثالثها: ان البعض اعتقد ان تلك العريضة ليست سوى واحدة من العرائض الشعبية والنخبوية التي قدمت لجهات متنوعة خلال الثمانين عاما الماضية، وبالتالي فهي لا تعني الكثير، رابعها: ان تطورات المنطقة خصوصا العدوان الاسرائيلي ضد لبنان وفلسطين في الشهور الاخيرة سوف يقلل اهميتها، وبالتالي فستكون جهدا ضائعا بدون اهتمام او مردود. خامسها ان الاعلام الرسمي البحريني، بما يمتلكه من امكانات مادية وبشرية، سوف يتمكن من التشويش على العريضة والقائمين عليها، واضعاف انعكاساتها على المواطنين. ولكن الامور اختلفت تماما بعد تسليم هذه العريضة في منتصف الشهر الماضي الى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك من قبل وفد يمثل المعارضة، امتلك الشجاعة الكافية لقطع المسافات من اجل تنفيذ الوعد بايصالها الى أعلى سلطة دولية. ولعلها المرة الأولى في تاريخ المنطقة ان يستطيع أحد شعوبها ايصال صوته بطريقة حضارية سلمية حول قضية محورية لديه، الى الأمين العام للأمم المتحدة، الامر الذي ستكون له انعكاسات متلاحقة مستقبلا. وليس مستبعدا ان تقوم أجهزة الأمن البحرينية التي أسسها الضابط البريطاني، إيان هندرسون، في 1966، بملاحقة اعضاء الوفد الذي تحدى العائلة الحاكمة وأوصل صوت أهل البحرين (شيعة وسنة، إسلاميين وليبراليين) الى الجهة التي لعبت دورا في الإشراف على قيام الدولة المستقلة بعد الانسحاب البريطاني. فحتى العام 1968 كان شاه إيران يطالب بالبحرين ويعتبرها جزءا من إيران، ولكنه في ذلك العام أبدى استعدادا، للمرة الأولى، للاستماع الى تطلعات الشعب البحراني، معترفا بحقه في تقرير مصيره. وبعد عامين كان الوضع مهيأ لزيارة وفد رسمي من الامم المتحدة الى تلك الجزيرة الخليجية لاستمزاج آراء أهلها، ليعود الى نيويورك ويبلغ المسؤولين في المنظمة الدولية بان الأغلبية الساحقة منهم تريد الاستقلال بشرط ان يكون للشعب دور في ادارة شؤونه، في إطار شراكة سياسية مع عائلة آل خليفة الحاكمة.

بعد الانسحاب البريطاني من البحرين في منتصف اب (اغسطس) 1975، تولى رئيس الوزراء الحالي، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، منصبه، وبادر لاتخاذ خطوات لتنظيم شكل الدولة الجديدة على اساس الشراكة السياسية بين العائلة والشعب، فتم انتخاب مجلس تأسيسي لكتابة دستور تعاقدي بين الطرفين، نظمت على أساسه اول انتخابات شرعية في البلاد لمجلس وطني بصلاحيات متوافق عليها بين الطرفين. ولكن سرعان ما انقلب الحكم ضد ذلك الاتفاق التاريخي الذي أشرفت الامم المتحدة عليه، وتم حل المجلس الوطني المنتخب وتعليق العمل بالمواد الدستورية التي تنظم الممارسة الانتخابية. من هنا قرر أهل البحرين، العودة مجددا الى الأمم المتحدة، مطالبا اياها مساعدته في تقرير مصيره. وفي هذا الإطار تبدو العريضة الاخيرة، أوسع مدى من العرائض السابقة، لانها لا تتعلق بمطالب محدودة او اختلافات سياسية داخل النظام القائم، بل هي إسقاط لشرعية نظام الحكم تفتح الطريق لمنازلات مستقبلية متواصلة، وتسلب الشرعية كذلك عن الاجراءات السلطوية، بما في ذلك انتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى. وتجدر الاشارة الى ان شعب البحرين عرف بنضالاته الوطنية والديمقراطية منذ مطلع القرن الماضي. ففي العام 1922 حدثت اول انتفاضة شعبية ضد العائلة الحاكمة، ووقعت عرائض احتجاجية وجهت الى المعتمد السياسي البريطاني الذي يمثل سلطات الحماية (الاحتلال) البريطاني. وتواصلت كتابة العرائض ضد استبداد الحكم في الثلاثينات، مطالبة بدستور ومجلس تشريعي، شارك فيها كافة ابناء وشيعة) في 1938 للحاكم باكورة العمل الوطني الذي تجاوز الانتماء المذهبي والايديولوجي. وتكررت الاحتجاجات والعرائض خلال الحرب العالمية الثانية ضد البريطانيين في الاربعينات. وفي الخمسينات تواصل النضال الوطني حتى بلغ اوجه في 1954 ـ 1956، عندما شكلت قيادة مشتركة بين الأطياف المذهبية والسياسية قادت الانتفاضة الشهيرة، عرفت يومها بـ«الهيئة التنفيذية العليا» ثم تحول اسمها الى «هيئة الاتحاد الوطني». ووقعت خلال تلك الانتفاضة عرائض من اهمها عريضة موجهة الى وزير الخارجية البريطاني، سلوين لويد، تتضمن مطالب اصلاحية في مقدمتها انشاء مجلس تشريعي عبر انتخابات حرة. وفي التسعينات نشطت حركة العرائض، فكان منها العريضة النخبوية في 1992 الموجهة للأمير السابق، والعريضة الشعبية في 1994، ثم العريضة النسائية في 1995 التي تطالب بانهاء القمع وانتهاكات حقوق الانسان.

هذا التوجه لكتابة العرائض ممارسة متحضرة، تؤكد العقلية الديمقراطية لدى أهل البحرين، وطبيعتهم السلمية، وقدرتهم على الوقوف معا في الهم السياسي، بعيدا عن التمايزات المذهبية والأيديولوجية والعرقية. هذا التوجه السلمي قوبل بقسوة شديدة من قبل الحكم، على عدد من الأصعدة منها:

اولا: تشكيل فرق الموت، وهي ظاهرة جديدة ـ قديمة، للتصدي للنشطاء بالقمع والتصفية الجسدية اذا اقتضى الامر. وكان من اول ضحاياها الشاب نوح خليل آل نوح، الذي اختطفته «فرق الموت» في 1998 وألقت جثته بالقرب من باب منزله بعد يومين، ممزقة بالتعذيب الوحشي. وآخر ضحاياها الشاب مهدي عبد الرحمن، الذي اغتالته في 20 اب (اغسطس) الماضي، احدى مجموعات «فرق الموت». وقد رفضت الحكومة التحقيق في جريمة الاغتيال، وتسترت على مرتكبيه.

ثانيا: مارست «فرق الموت» هذه اعمالا قمعية برز منها الاعتداء على مسيرة نظمت امام القصر الملكي العام الماضي، وشوهدت صور ضحاياها واضحة على الانترنت وفي ادبيات المعارضة. كما قامت في شهر اذار (مارس) الماضي باعتداء على مسيرة سلمية بالقرب من مجمع الدانة التجاري، وقبلها في مطار البحرين الدولي.

ثالثا: تقنين سياسات القمع بأساليب غير معهودة الا لدى الانظمة المتطرفة في قمع مواطنيها. وآخر هذه القوانين «قانون الارهاب» الذي أصدرته العائلة الحاكمة الشهر الماضي، والذي تنص المادة السادسة منه على ما يلي: «يعاقب بالإعدام كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار، على خلاف أحكام القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو فرعا لإحداها، أو تولى زعامة أو قيادة فيها، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها». أما المادة السابعة من هذا القانون الذي أصدره الديوان الملكي وأقره مجلس الشورى (الذي ينتخب نصف أعضائه) فتنص على ما يلي: «يعاقب بالسجن المؤبد كل من أكره شخصا على الانضمام إلى إحدى الجمعيات أو التنظيمات المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القانون، أو منعه من الانفصال عنها». وليست هناك دولة في العالم تحكم بالاعدام على من يعارض دستورها، خصوصا اذا كان هذا الدستور مفروضا من طرف واحد هو الحكم، وليس للمواطنين دور في صياغته او اقراره، كما هو الحال في البحرين.

هذه الاجراءات لم تفت في عضد المعارضة، وان كان بعض الافراد المحسوبين عليها سابقا قد قرر التخلي عن معارضة النظام او التحق به. وليس جديدا القول بان السلطة تستغل امكانات الدولة لشراء المواقف وتوظيف الاقلام والمنظمات لترويج مشروعها السياسي. ولكن ثمة عاملا مهما في ما جرى في البحرين في السنوات الخمس الاخيرة، وهو ان المشروع السياسي الحالي قد صاغته أيد أمريكية بدأت بالعمل بعد وفاة الامير السابق في اذار (مارس) 1999، وقامت بالاتصال ببعض العناصر المحسوبة على المعارضة، وتمكنت من اقناع بعضها بالالتحاق بذلك المشروع. وتواصل الدور الامريكي في ادارة المشروع وحمايته وجذب بعض اطراف المعارضة اليه من خلال عدد من القنوات: اولها السفارة الامريكية في البحرين، اذ ما فتئت السفارة هناك في الاتصال مع الأفراد والجمعيات، وتشجيعها على الانخراط في المشروع. ثانيها: مكتب المعهد الوطني للديمقراطية (ان دي آي)، الذي فتح مكتب خاصا له في المنامة، ونظم الندوات وفتح الحوارات مع الجهات المؤثرة في البلاد. والأهم من ذلك انه ساهم في صياغة اللوائح الداخلية لبعض الجمعيات السياسية، بما يتوافق مع المشروع. ولعل الطرف الأمريكي الأهم في بلورة المشروع كان جهاز الاستخبارات المركزية الامريكية (سي آي أيه) الذي بدأ اتصالاته ببعض الافراد في العام 1999، واستطاع اقناع بعضهم بالانخراط في المشروع، واصبح الضامن الاقوى لهم من أي اذى قد يلحق بهم من العائلة الحاكمة. ولذلك لم يكن غريبا ان لا يفوت الرئيس جورج بوش اية فرصة بدون ذكر التجربة البحرينية كمثال ايجابي للتغيير الذي تشجعه ادارته. واذا كان الدور الامريكي في ذلك المشروع قد مكن للنفوذ الأمريكي بشكل أكبر وكرس الهيمنة المطلقة للحكم، فانه في الوقت نفسه أصبح الآن وبالا على مهندسيه لعدد من الاسباب: اولها ان الانكشاف التدريجي للدور الامريكي قد بدأ يتضح لدى بعض الجهات الشعبية، فبدأت بالنأي عنه، ثانيا: ان هذا الانكشاف أصبح يهدد مصداقية المشروع، فبادر الطرفان لمحاولة احتواء ذلك، فقررا غلق مكتب (ان دي آي) المذكور، بمسرحية غير محبوكة الاخراج، ثالثا: ان الحكم أكد خواء مجالسه «الديمقراطية» بسلبها حق التشريع والمحاسبة والرقابة، وتجاهل قراراتها كما حدث عندما أصر الحكم على ابقاء المكتب التجاري الاسرائيلي في المنامة برغم قرار مجلس الشورى ضده. رابعا: ان الانتصار التاريخي الذي حققه حزب الله ضد العدوان الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة بدأ يحاصر العناصر التي تسعى لمسايرة المشروع او الانخراط فيه، خصوصا ان شعب البحرين معروف بمواقفه الدينية والوطنية ودعمه لنضال الشعبين الفلسطيني واللبناني، وان ذلك الموقف لا ينسجم مع المشروع الامريكي.

هذه العوامل دفعت الامور في البحرين الى مفترق طرق جديد يخشى ان يتحول الى نقطة افتراق تاريخي بين طرفي المعادلة السياسية: الحكم والشعب. وثمة نقاط ضعف لدى الطرفين. فالعائلة الحاكمة تجد نفسها بعد خمسة اعوام على المشروع تواجه أزمة شرعية حقيقية، خصوصا في ضوء العريضة الأممية التي قدمت للامم المتحدة، وما تعكسه من وجود رفض شعبي لها. كما تجد تصرفاتها وسياساتها مكشوفة أمام الاضواء، بما في ذلك مواقع ضعف على الصعيد الشعبي: منها ان بعض الجهات الفاعلة انساقت مع المشروع الامريكي لعدم ادراكها لدور واشنطن في المشروع، وعدم رغبتها في التصادم مع العائلة الحاكمة لأسبابها الخاصة، وانتشار حالة عامة من الاحباط في صفوف المواطنين نتيجة ما يشاهدونه من مواقف هزيلة لدى الافراد والمجموعات التي كان يتوقع منها ان تحافظ على قدر من الصمود في مقابل المشروع الامريكي، ولكن بعضها انهار تماما، وانساق ضمن ذلك المشروع. ومنها ايضا الشعور العام بتعمق الضائقة المعيشية بين الناس نتيجة السياسات الحكومية خصوصا في مجال الوظيفة والسكن، وعدم بروز معالم انفراج وشيكة. هذا الوضع المتأرجح خلال السنوات الخمس الأخيرة بدأ يأخذ منحى أكثر ايجابية في الشهور الاخيرة.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الاضرابات الفلسطينية

محمد كريشان

■ في وقت تتصاعد فيه وتتسع موجة الإضرابات في الأراضي الفلسطينية تعاني الحكومة الفلسطينية من شلل شبه تام لا يعيق تحركها فقط بل ويهدد بدخولها في مناكفات ومواجهات مع شرائح اجتماعية متعددة ساهم قطاع واسع منها في فوز حركة حماس التي تقود العمل الحكومي الآن مما قد يفقد هذه الحكومة السند الشعبي الضروري لمواصلة تحمل الأمانة الثقيلة بحيث لا يبقى منه سوى قاعدتها الحزبية المنضبطة والمثابرة وهي قاعدة، على أهميتها، لا تبدو قادرة لوحدها على دعم حكومة التقت ضدها سياسات البطش الإسرائيلية وحصار دولي ظالم مرير وأطراف سياسية داخلية تتصيد عثراتها باستمرار.

موجة الإضرابات الحالية والمقبلة لا يمكن إلا تفهمها ومحاولة التعاطي معها بروح بناءة غير صدامية فقد جرت في السابق في عهد الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات، مع كل ما كان يمثله من ثقل وسطوة، حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة بما فيها الإضرابات وبالتالي فمن التجني ربط أي تحرك حالي بمحاولة إحراج الحكومة الحالية أو تعميق أزمتها، خاصة وأن الإضرابات الحالية لا تطالب بأكثر من صرف رواتب آلاف العاملين الذين لا عائد لعائلاتهم سوى هذا الراتب المتوقف منذ ستة أشهر. وحتى وإن كانت حكومة السيد اسماعيل هنية ليست هي من أوقف الرواتب، بل وجدت نفسها في وضع سيئ لم تختره، فإنها بالتأكيد المسؤولة عنه بمعنى هي المدعوة لمواجهته وإلا لما سميت الحكومات حكومات وهي لا تعرف كيف تدير مأزقا ما، ولو لم تكن هي المتسببة فيه، لا سيما وقد أطلق كثيرون من قادة حماس عددا من التصريحات القوية عن أن «الأمة» لن تترك الشعب الفلسطيني يجوع وأن أطرافا مختلفة وعدت بمد يد العون للحكومة لمواجهة المأزق المالي الذي تتعرض له فلم يتحقق لا هذا ولا ذاك حتى أن البعض من أبناء الشعب الفلسطيني لم يتردد في الترديد بمرارة «كنا شعب الجبارين فصرنا شعب الشحاتين».

المسألة الأخرى التي لا بد من توضيحها فتتعلق بما يسمى بتسييس الإضرابات إذ في الوقت الذي لا بد فيه من القول إنه من غير العدل لا الإنساني ولا السياسي تحميل حكومة لم يمض على تشكيلها سوى أشهر معدودات قاست فيها كل أنواع التضييق والاعتقال لوزرائها ونوابها المسؤولية عن كل مشكلات الوضع الفلسطيني المعقد، فإنه من المتوقع تماما أن تجد في كل تحرك احتجاجي في العالم، مهما كانت وجاهته ومشروعيته كما هو شأن التحرك الفلسطيني الحالي، من سينبري لاستغلال وقوعه في معركة سياسية قديمة أو جديدة، فكما هو عادي تماما أن تدافع حكومة هنية عن نفسها وتجد الأعذار لنفسها من حق الآخرين تماما أن يستخلصوا مما يجري ما يرونه مناسبا فتلك هي أصول اللعبة الديمقراطية وقواعد التنافس السياسي حتى وإن رآه البعض غير أخلاقي من منظوره، فكم من حكومات سقطت وأحزاب هزمت بسبب أوضاع وتحركات إجتماعية سارع كل طرف حسب موقعه وأهدافه إلى توظيفها والاستفادة القصوى منها وغير ذلك سيكون طهرا سياسيا لا مثيل له في عالمنا اليوم، وفي هذا لا يفيد لا نزول المسؤولين لكنس الشوارع المتسخة بعد إضراب عمال النظافة ولا التلويح بإمكانية اللجوء إلى خيارات أخرى لتعويض إضراب المعلمين.

وإذا ما استعرنا تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل في أن حركة حماس حصلت في انتخابات بداية هذا العام على تفويض شعبي مشرف في لحظة غير مشرفة يمكن القول بناء على ذلك إن من مصلحتها هي الآن ومصلحة الفلسطينيين أن تبحث لها الآن على الأقل على مخرج مشرف. لقد فقد كثيرون حماس حركة مقاومة ولم يكسبوها سلطة وتلك هي المأساة فالحركة لم تعد تمارس المقاومة المسلحة بالوتيرة التي عرفت بها ولا هي عرفت كيف تتحمل أعباء خدمات أي سلطة وأي حكومة ولا هي قدمت أفقا جديدا لعملية تسوية أكثر توازنا وإنصافا، إذن فلماذا تبقى تدير دفة الأمور بما يشبه الحرث في الماء؟!! حماس وحدها القادرة على الجواب وأعتقد أن لها من الشجاعة ما يجعلها تختار الأفضل لها ولشعبها الذي علق عليها آمالا عريضة حرام أن تتبخر بهذه السرعة.

هل يستطيع الفكر القومي أن يخرج الأمة من الأزمة؟

د. محيي الدين عميمور *

■ أتاهم تصريح السيد حسن نصر الله كجرعة أكسيجين تمكنهم من التنفس بعد أن أشرفوا على الاختناق بغاز العادم الذي كانوا يطلقونه منذ تموز (يوليو) الماضي.

وما ان قال الشيخ برجولته ووضوحه بأنه ما كان ليخطف الإسرائيليين لو توقع أن احتمال رد الفعل الإسرائيلي سيتجاوز الواحد في المئة وسيصبح تدميرا جنونيا غير مسبوق، حتى تحركت زواحف «المارينز» الفكرية لتقصف حزب الله بكل ما تصل إليه أيديهم من افتراءات، بجانب صيحات انتصارهم البلهاء التي يريدون بها إقناعنا بأن آمريهم ومموليهم كانوا على حق في حكمتهم.

وحتى تحية كبيرهم للشيخ لم تسلم من السموم، إذا اكتفى بالإشارة إلى «الحرب» ولم يسمها، كما كانت، عدوانا وحشيا دمويا تجاوز كل منطق، ورأى الراشد بأن: «شجاعة السيد ترد على الذين فتحوا النار على كل من نبه لخطأ ما حدث»، وذلك لمجرد أن يؤكد ضمنيا بأن ما حدث كان فعلا مغامرة، وهو ما يذكر بأن أمثال هؤلاء اتهموا الثورة الجزائرية وتأميم قناة السويس وتأميم النفط بالمغامرة.

وكان من ديدان المارينز المدعو غريافي، كتب من لندن يقول بأن «مؤسسات ونوادي لبنانية في الولايات المتحدة وعددا من الدول الأوروبية، وبالتفاهم مع قيادات قوى الرابع عشر مارس (أي جماعة جنبلاط، الذي كان لقاؤه «العفوي» بالنائبة الاشتراكية الإسرائيلية إيفيتال فرصة لتحريضها على المقاومة تاركا تحريض اليمين لآخرين يملكون الثروة والشباب والرصيد العاطفي) هؤلاء القوم يستعدون لمقاضاة حسن نصر الله بتهمة التسبب في الحرب الإسرائيلية على لبنان وتدمير ثلث البلاد وقتل أكثر من 1500 مواطن وتكبيد الدولة خسائر تقرب من 13 مليار دولار الخ.

والكاتب لا يعطينا اسما واحدا لناد أو جمعية أو فرد من هؤلاء، لكنه يندفع بسرعة لتصفية الحساب القديم، فيختار ما يدفع إلى الذهن بتعبير «الهزيمة، مقارنا ما حدث بهزيمة 1967، ومتناسيا أن من ملابساتها مسارعة زعيم عربي بإبلاغ تل أبيب نوايا جمال عبد الناصر، ومن أسبابها الاتهامات العربية المستفزة للرئيس المصري بأنه يختفي وراء القبعات الزرقاء، ثم ينسب «الغر» لأوساط لبنانية، لم يُسمها بالطبع، أسفها لهذا المستوى غير المُشرف لأمثال أولئك القادة العرب الذين يتسببون في الهزائم (ولست أدري أي نصر حصلنا عليه بعد أن غاب عبد الناصر وفيصل وبو مدين وبهوتو).

أما دافيد البصري في «إيلاف» الإلكترونية (التي تصدر عن مملكة نفطية عربية، أسف أقصد إسلامية، فيقول في تعليقه: «هل نفهم من هذا الكلام الواضح والصريح بالعربي الفصيح والبعيد عن اللكنة الفارسية (هكذا) بأن السيد يتراجع عن ادعاءات النصر على العدو الصهيوني (..) وهل نفهم أن الندم هو الموقف الحقيقي (للسيد) والقوسان هنا للكاتب الذي يواصل تخريفه متحدثا عن «طهران المأزومة أو الشارع العربي الغوغائي والأحزاب الفاشية الديناصورية المنقرضة (..) ليؤكد بأن ما قالته بعض الأطراف العربية حول المغامرة غير المدروسة كان هو النموذج الأصح للسياسات الحكيمة» (وأصحاب التصريحات معروفون وقد سبقتها محاولة زرع الفتنة بين الشيعة والسنة بفتاوى حرمت حتى الدعاء، وارتبط ذلك بالتخويف من هلال شيعي مخيف ومن ولاء شيعة العرب لإيران).

ومن أوسلو (المعروفة) يسخر السعدون من استشهاد ابن السيد حسن نصر الله ويقول بأن: «الرجل بدا متماسكا بل فرحا بعنوان الشهادة لابنه هادي (ولم يقل... رحمه الله) بل أنه طلب من ابنه التالي محمد جواد بأن يستلم بندقية أخيه ويستعد للحاق بالمقاومة (..) وظاهرة الفرح بموت الأبناء تمثل (في نظر الكاتب) الإحباط والرغبة بتأكيد الذات وهي عموما حالات غير سوية»، ثم يُعلق على الرجال من نوعية عبد الناصر وهوشي منه وماو تسي تونغ قائلا بأنهم أوردوا بلدانهم موارد التهلكة، ويقول بأن تحرير القنطار أو مزارع شبعا لا تستدعي شن حرب كبيرة كهذه (وكأن حزب الله هو الذي شن الحرب) ثم يستدرك عندما يكتشف سقطته قائلا بأن ما حدث أساسا هو: «اعتداء صارخ على دولة (هي إسرائيل بالطبع) وما فعله حزب الله من اعتداء صارخ على أراضي الغير (هكذا والله) واختطاف وقتل بعض جنودهم هو قرصنة في العرف الدولي»، أفقدت الحزب «عمقه العربي والإسلامي من شعوب وحكومات باستثناء الرحم الإيراني (إيران ثانية) والقابلة السورية ومن ورائهما جموع الغوغاء من المفلسين والقومجيين والإسلامويين (يعني أنا وأنتم).

ولن أواصل استعراض الردود الإعلامية التي أصابها نصر الله بالهستريا ويؤرقها أن يتوقف سيل البترودولارات. والغريب أن القوم ينظرون ولا يرون وينصتون ولا يسمعون.

فنوايا إسرائيل الحقيقية تجعلنا نتساءل ببساطة: «هل كانت النوايا معروفة عند الجيوش العربية ومخابراتها وقوادها، وإذا كان الذين يكلفون الخزينة العربية مئات المليارات لم يعرفوا شيئا فكيف تعرفه مجموعة مقاومة محدودة الإمكانيات.

أما إذا كانوا يعرفون فإن واجبهم كان إبلاغ كل الأشقاء، وفي لبنان على وجه التحديد، حيث كان يمكن لحزب الله أن يطلع على المعطيات بصفته جزءا من حكومة شرعية قائمة ليقوم بحساباته على ضوئها، حتى ولو كانت القاعدة العامة في الأعمال العسكرية أن الحسابات يمكن أن تضل أو تضلل، والحروب العالمية شاهد على ذلك.

ثم لماذا ننسى ما قاله «السيد» في أول خطبه عندما اعترف بأنه لم يتوقع أمرين، شراسة رد الفعل التي لا تتناسب مع الفعل، والتعامل المتخاذل بل والمتواطئ لبعض العرب، مما يعني أن العدو تلقى تطمينات عربية شجعته على التمادي في التخريب والتدمير لينتهي الأمر بأسرع وقت ممكن، وهو ما يعني أن العدو كان سيُفكر ألف مرة قبل أن يرسل بجنوده لو كانت أسنان الليث التي رآها عند قيادات عربية لا تدل إطلاقا على الابتسام. ولن أذكر بفتاوى العار ولا بالتصريحات المنددة بالمغامرات ولا بالاتصالات السرية التي قام بها مسؤولون عرب لم نسمع منهم إنكارا أو استنكارا لما قيل، ولم نسمع، قبل الصمود، تنديدا واحدا من كتاب البترودولار بجرائم إسرائيل ضد الإنسانية والتي أدانها العالم كله، بل ورفضها بعض اليهود.

العالم كله يرفض التجاوزات الإسرائيلية ويسجل تفهمه للمقاومة اللبنانية إلا بعض المحسوبين علينا بنصف جنسية عربية، وما يهمهم هو ألا يُترك إعمار الجنوب لحزب الله، وهم يتشنجون لا كرها في المقاومة التي فضحت مستوى رجولتهم وإنما أيضا دفاعا عن جيوشنا النظامية التي أثبتت أن وجودها وعدمها سيان.

وفي الوقت الذي يطالب فيه دهماء السياسة وغلمانها بضرورة احترام سيادة الدولة اللبنانية وحرمة معالمها نجدهم يضعون كل ثقلهم مع لارسن (الذي يطمع في خلافة كوفي عنان) وسفراء أمريكا وفرنسا وغيرهم ليحاصروا الرئيس الشرعي للجمهورية، إميل لحود.

وتبقى التهجمات على سورية بحجة أنها لم تدعم حزب الله، ونفس الشيء بالنسبة لإيران، وهم هنا على حق، فأسلحة حزب الله جاءته من «بابا نويل»، والصواريخ وجدها في حلب «بونوكس»، والألغام كانت داخل بيض «كيندر» الشوكولاتية.

ثم تأتي أصوات تطالبنا بالتمسك بالهوية العربية، والمدهش أنها لم تؤمن يوما بتلك الهوية التي تعتمد على الإيمان بالمنطلقات القومية، بل وانطلقت في حروب متوالية ضدها وضد من ينادون بها، ومع الاعتراف بأن بعض هؤلاء كان أكثر إساءة لها من خصومها.

ولن أذكر بما تعرضت له الاتجاهات الوطنية والقومية من إغراق للسوق العالمية بالنفط للتأثير على سعره، ومن تحريض لشبابنا على شق عصا الطاعة ضد قياداته التي اتهمت بالشيوعية والعمالة للاتحاد السوفييتي، ولن أذكر بفتاوى التكفير التي كانت وراء المرحلة الدموية.

هذه الصحوة القومية المزعومة، المحذرة من الخطر الإيراني، تتزايد مع التشنج الأمريكي ضد إيران، وتأتي بعد الانتصار الاستراتيجي الذي حققه حزب الله واعترف به الصهاينة، لدرجة أن أكثرهم تفاؤلا تحدث عن انتصار إسرائيلي بالنقط وليس بالضربة القاضية، وما يحدث على الساحة الإسرائيلية يفقأ الأعين، ولكن ديدان المارينز لا تراه.

وأذكر بما قاله راشد الغنوشي من أن الفكر القومي هو طريق الخروج من الأزمة، فالإسلام يضم أكثر من قومية تتجمع كل منها حول نفسها بدون أن تتناقض مع الالتزام الديني، ويضرب مثلا لذلك بالقوميات التركية والفارسية والأفغانية وغيرها.

وهكذا يتضح أن الشذوذ الوحيد هو ما يعيشه الوطن العربي من تمزق قومي يحاول البعض أن يعطيه تفسيرا دينيا في المشرق العربي، ربما نتيجة لآثار ما سُمي بالثورة العربية الكبرى التي كانت إنتاجا بريطانيا أخرجه لورنس بممثلين عرب، استهدف تحطيم الإمبراطورية العثمانية التي دفعت ثمن رفضها لإقامة الوطن القومي لليهود على أرضنا، وبالطبع، بدون تجاهل أخطائها في مرحلة الانحطاط الذي اختتم حياة آخر الإمبراطوريات الإسلامية، وكانت محاولة «استنساخها» في القرن الماضي وبرعاية أمريكية أكبر كارثة مزقت الإسلام والعروبة والمسلمين.

وبعض شعارات العروبة اليوم لا تختلف عن رايات لورنس بالأمس، لكن وحدتنا الحقيقية جسدتها المقاومة في لبنان، وحدة السنة والشيعة والمسلمين والمسيحيين، وحدة المؤمنين والعلمانيين، وكل من يرفضون أن يكون البيت الأبيض قبلتهم وبرج «إيفيل» مئذنتهم ومونتي كارلو خلوة الاعتكاف.

وسأفترض جدلا أن كتاب المارينز على حق في تحليلهم لأحداث لبنان، فأين هم من أحداث فلسطين حيث يتواصل ذبح شعبنا لمجرد أنه أراد أن يُطبق الديمقراطية الحقيقية؟

* وزير جزائري سابق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W